دفع العلة عند ابن حجر العسقلاني

دراسة نظرية تطبيقية على كتابه فتح الباري

دكتور/ عطاالله محمد العتيبي

حاصل على درجة الدكتوراه

في الحديث الشريف وعلومه من جامعة الكويت

ملخص البحث

موضوع البحث:

في هذا البحث إظهار لأهمية علم العلل ودقته، وبيان لمكانة أحد الأئمة الجهابذة فيه، وهو الإمام ابن حجر، ودقة فهمه ومتانة منهجه في الحكم على الروايات، ودفع العلة عن الأحاديث، مما جعل الباحث يقوم بجمع بعض المرويات التي اختلف فيها الأئمة، وأعلوها، وقام ابن حجر بدفع العلل عنها.

أهداف البحث:

لإلقاء الضوء على شيء من منهجهم في الحكم على الروايات وأنواع اختلافهم وأسبابه وأهم القرائن التي اعتمدوا عليها في ترجيحاتهم، وكيف قام ابن حجر رحمه الله بدفع العلة.

منهج البحث:

منهجي في البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتناول الأحاديث التي ذكر فيها الأئمة علة، ودراسة سبب التعليل، ورأي ابن حجر في هذه العلة، والأوجه التي استعملها في دفعها، ومعرفة الراجح من ذلك .

أهم النتائج:

العملية النقدية هي عملية اجتهادية يختلف فيها أهل العلم، وكل واحد منهم يدعم قوله بحجة قابلة المناقشة، والقبول والرد، وهذا البحث أبرز هذا الجانب من شخصية ابن حجر، وذلك من خلال تنوع وسائل دفع العلة وأوجه تطبيقاتها في السند والمتن، كما أبرز البحث الفارق بين الناقدين على أسس علمية، وبين الطاعنين في السنة للهوى.

أهم التوصيات:

تسليط الضوء على جهود العلماء في دفع العلة عن الحديث، وبيان منهجهم، وعمل موازنة بين اختلافات الأئمة.

الكلمات المفتاحية: ابن حجر/ دفع/ العلة.

Research Summary

Research topic:

In this research، the importance of the science of ellals and its accuracy، and a statement of the status of one of the imams, the imam Ibn Hajar, and the accuracy of his understanding and the robustness of his method of judging the narrations, Ibn Hajar to pay the ellals on them.

research goals:

To shed light on some of their approach to judging the narratives and types of their differences and reasons and the most important evidence that relied on them in their weights, and how Ibn Hajar may God have mercy on him to pay ella

Research Methodology:

The methodical method of research is the analytical inductive method, by dealing with the hadeeths in which the imams mentioned ella, and the reason for reasoning, Ibn Hajar's view on this ella, and the aspects that he used to pay it, and the more correct view of that.

Main results:

The process of criticism is a process of judgment in which the scholars differed. Each one of them supports his saying on the basis of the subject of discussion, acceptance and response. This research highlighted this aspect of Ibn Hajar's character and ١ of you through the variety of methods of pushing the bug and its applications in Sindh and Metn. Critics on the basis of scientific, and between the plaintiffs in the year for passion.

Key Recommendations:

Highlighting the efforts of scholars to push ella out of the discussion, to explain their approach, and to balance the differences between the imams.

Keywords: Ibn Hajar / Push / ella.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين :

فإنَّ السنة النبوية الشريفة قد حظيت في هذا الدين بمنزلة عظيمة، فهي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله – عز وجل – ، فقال عليه – الصلاة والسلام – : " أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ " [1]، فلما لها من هذه المكانة ، هيّأ الله – عز وجل – في كل زمان رجالاً من أهل الفضل والعلم يحفظونها ويكتبونها ويبينونها للناس ويمحصونها، فيخرجون ما كان دخيلاً عليها، لتبقى صافية نقية ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، فنالوا بذلك الشرف العظيم، لوقوفهم على متون هذا العلم وأسانيده، فبينوا رواتها وتحققوا من متونها، فأثمر عملهم علوماً جمةً في هذا الفن، كالمصطلح والشروح وعلم العلل والرجال، ولا يخلو حديثٌ من كلام للأئمة من بيان حال رواته ومتنه، وما يجلي الصورة عنه تصحيحاً وتضعيفاً، ومن الأئمة الذين تصدوا لمثل هذا العمل، الإمام ابن حجر العسقلاني رحه الله، فاجتهد في بيان حال الأحاديث، وبيان كلام العلماء بما فيها من العلل، مع الرد عليها ودفع هذه العلل، ولقد أحببت في هذا البحث أن أسلط الضوء على هذا الجهد من هذا الإمام .

مشكلة البحث:

هذا البحث يقوم على معرفة معنى دفع العلة وأوجهها، لذلك تتمثل المشكلة بالآتي :

١- هل هذا الاختلاف بين الأئمة في اثبات العلة ودفعها هو اختلاف اصطلاحي ؟

٢- ما هي الأوجه والطرق التي يدفع بها العلة ؟ وما هي مدى قوتها ؟

٣- كيف طبق ابن حجر رحمه الله هذه الأوجه والطرق ؟ وهل يُسلم له فيها ؟

حدود البحث:

يقتصر البحث على أوجه دفع العلة عند الإمام ابن حجر رحمه الله، ولا يتطرق إلى أوجه الدفع عن باقي المحدثين، كما أن موضع البحث على كتابه فتح الباري دون سائر كتبه.

أهداف البحث:

١- تحرير القول في أثر العلة في هذه الأحاديث ودفعها .

---

(1) سنن أبي داود (٧/١٣ح٤٦٠٤), وسنن الترمذي (٥/٣٨ح٢٦٦٤), وسنن ابن ماجة (١/٦ح١٢) (٢/١٠٦٥ح٣١٩٣) .

٢- الوقوف على أسباب الاختلاف في إعلال الحديث ودفع العلة عنه .
٣- الدفاع عن السنة وفي مقدمتها صحيح البخاري من طعون المشككين بالسنة .
٤- إثراء علم العلل الذي هو من أجل العلوم وأدقها، بحيث يكون هذا البحث نواة لرسائل علمية أخرى في ذات المجال .

منهج البحث:

منهجي في البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتناول الأحاديث التي ذكر فيها الأئمة علة، ودراسة سبب التعليل، ورأي ابن حجر في هذه العلة، والأوجه التي استعملها في دفعها، ومعرفة الراجح من ذلك .

اجراءات البحث:

١- أقوم بذكر مثال على كل وجه من أوجه دفع العلة.
٢- أضع بعد المثال عنواناً لوجه العلة، وأذكر فيه كلام من أعلّ الحديث.
٣- أضع بعدها عنواناً لوجه دفع العلة، وأذكر فيه كلام ابن حجر في دفع العلة عن الحديث.
٤- ثم أخرج الحديث، فإن كان الطريق في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بتخريجه منهما، أما إذا لم يكن فيهما، وكان في السنن الأربعة (أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة) فإني أكتفي بذكره منهم، أما إذا لم يكن في الكتب الستة السابقة، فإني أذكره من كتب الحديث المعتمدة والمشهورة.
٥- التخريج يكون بذكر اسم كتاب المؤلف، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.
٦- بعد التخريج أضع عنواناً للمناقشة، وفيها الدراسة التحليلية لكلام من أعلّ الحديث، وكلام ابن حجر ودفعه للعلة، وأتطرق فيها أحياناً للكلام على رواة الأسانيد، فأذكر كلام أهل العلم فيه، فإن كان متفقاً على توثيقه أو تضعيفه، فإني أكتفي بقول ابن حجر في التقريب، وأما إذا اختلف فيه فإني أذكر كلام أهل العلم فيه.

خطة البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة ثم فهرس المصادر والمراجع، وتفصيلها كالآتي :

في المقدمة الكلام هن أهمية السنة ومشكلة البحث وأهمية البحث وأهداف البحث والدراسات السابقة و والفروقات والإضافات الجديدة وخطة البحث .

المبحث الأول، وفيه الدراسة النظرية، وتحتوي على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بابن حجر رحمه الله ومكانته العلمية .

المطلب الثاني : التعريف بكتاب فتح الباري .

المطلب الثالث : الانتقادات حول صحيح البخاري .

المبحث الثاني، وفيه الدراسة التطبيقية، وتحتوي على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : وسائل دفع العلة عند ابن حجر رحمه الله في كتابه فتح الباري .

المطلب الثاني : تطبيقات على دفع العلة في الإسناد .

المطلب الثالث : تطبيقات على دفع العلة في المتن .

الخاتمة وفيها أهم النتائج والوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع .

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات حول ابن حجر رحمه الله ومنهجه عموماً، ومن أقرب الدراسات لهذا البحث :

١- " منهج المحدثين في درء العلل " لمحمد أنس سارمايني، وهو بحث محكم في مجلة جامعة مرمرة، العدد ٤٧، سنة ٢٠١٤م .

٢- "قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري" وهي رسالة د. نادر السنوسي العمراني .

الفروقات والإضافات الجديدة :

والفرق بين هذه الدراسة وبحث " منهج المحدثين في درء العلل " والإضافة عليها من أوجه :

١-اقتصر بحث الباحث محمد أنس على ذكر اعتراضات الدارقطني، بينما ذكرت في بحثي اعتراضات الدارقطني وغيره .

٢-اقتصر في بحثه على الأحاديث التي ذكر فيها الدارقطني علة، بينما قام ابن

حجر بدفعها على أنها غير مؤثرة، بينما أذكر في بحثي وسائل أخرى دفع بها ابن حجر العلة عن الحديث .

٣- غالباً ما يقوم بحثه على الجانب التأصيلي نظرياً، أما تطبيقاته فأنه يسوقها بشكل موجز وذلك من خلال ذكر كلام الدارقطني ورد ابن حجر فقط، فلا يخرج ولا بفصل، بينما قمت بالتخريج والشرح .

أما دراسة د. نادر السنوسي :

١- اقتصر بحث د. نادر على نوعين من أنواع العلل، وهما الشاذ وزيادة الثقة، بينما تناول هذا البحث عدة من أنواع العلل وأجناسه.

٢- هذا البحث يحتوي على طريقة دفع العلة والجواب عنها، بينما ذكر د. نادر قرائن الإعلال وقرائن الترجيح بشكل عام.

فالله اسأل أن يوفق ويتقبل مني هذا العمل وأن ينفع به، وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول : الدراسة النظرية :

المطلب الأول : التعريف بابن حجر ومكانته العلمية :

اسمه ونسبه :

هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر بن أحمد الكناني العسقلاني ثن المصري الشافعي، قاضي القضاة، شهاب الدين أبو الفضل[١].

مولده :

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ٧٧٣هـ بمصر ، ونشأ ومات فيها [٢].

نشأته ورحلاته العلمية :

ولد ابن حجر في عائلة اهتمت بالعلم ، فقد ماتت أمه وهو صغير، فرحل به والده إلى القدس لسماع صحيح البخاري، ثم مات عنه أبوه، وقد أوصى به إلى أبي بكر زكي الدين الخروبي، فاهتم به وأدخله الكُتَّاب ، وكان ابن حجر فائق الذكاء، سريع البديهة، قوي الحفط، فأتم حفظ القرآن الكريم وله تسع سنوات، ورحل لمكة لسماع صحيح البخاري، وتعلم الخط فكان ماهراً به، وتعلم فقه الحديث، وخاض غمار الأدب، فكان شاعراً وأديباً، ثم اشتغل بعلم الحديث طلباً ، فحبب إليه، فرحل في طلبه وتعلمه، ولازم شيخه الحافظ العراقي، وقرأ عليه ألفيته وشرحها، حتى انتهى إليه الأمر في عصره في علم الحديث، فاشتغل بتدريسه والتأليف فيه .

ولقد مر في رحلته الطويلة على كثير من الشيوخ في بلدان متفرقة كمكة والمدينة والقدس والشام واليمن ومصر [٣].

ثناء العلماء عليه :

قال السخاوي : " كانت الرحلة إلى الحافظ ابن حجر من سائر الأقطار كالواجبة، وما رحلت إلى غيره إلا بعد موته " [٤].

---

(١) الجواهر والدرر, السخاوي (١٠١/١), شذرات الذهب, ابن العماد (٢٨٠/٧), النجوم الزاهرة , ابن تغري بردي(٢٥٩/١٥) .

(٢) الجواهر والدرر, السخاوي (١٠٤/١), معجم المؤلفين, عمر كحالة (٢٩٥/٨) .

(٣) الجواهر والدرر, السخاوي (١٢١/١), المجمع المؤسس, ابن حجر (٩٦/٣) .

(٤) فتح المغيث, السخاوي (٢٧٩/٣) .

وقال ابن تغري بردي : " وكان رحمه الله حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، انتهت إلية رئاسة علم الحديث من أيام شبيبته بلا مدافعة، بل قيل أنه لم ير مثل نفسه "[١] .

وقال السيوطي : " فريد زَمَانه، وحامل لِوَاء السّنة فِي أَوَانه، ذهبي هَذَا الْعَصْر ونضاره، وجوهره الَّذِي ثَبت بِهِ على كثير من الاعصار فخاره، أَمَام هَذَا الْفَنّ للمقتدين، ومقدم عَسَاكِر الْمُحدثين، وعمدة الْوُجُود فِي التوهية والتصحيح، وَأعظم الشُّهُود والحكام فِي بَابي التَّعْدِيل وَالتَّجْرِيح. شهد لَهُ بالإنفراد خُصُوصا فِي شرح البُخَارِيّ كل مُسلم، وَقضى لَهُ كل حَاكم بِأَنَّهُ الْمعلم. لَهُ الْحِفْظ الْوَاسِع الَّذِي إِذا وَصفته فَحدث عَن الْبَحْر ابْن حجر وَلَا حرج. والنقد الَّذِي ضاهى بِهِ ابْن معِين فَلَا يمشي عَلَيْهِ بهرج هرج، والتصانيف الَّتِي مَا شبهتها إِلَّا بالكنوز والمطالب. فَمن ثمَّ قيض لَهَا مَوَانع تحول بَينهَا وَبَين كل طَالب. جمل الله بِهِ هَذَا الزَّمَان الْأَخير، وَأَحْيَا بِهِ وبشيخه سنة الْإِمْلَاء بعد انْقِطَاعه من دهر كثير " [٢].

وقال أيضا : " إمام الحفاظ في زمانه، حافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقا، برع في الحديث وتقدم في جميع الفنون، – وقال أيضا –: " حكي أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، فبلغها وزاد عليها، وانتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها، فلم يكن في عصره حافظ سواه"[٣].

وقال الإمام عبد الحي اللكنوي : " وكل تصانيفه تشهد بأنه إمام الحفاظ، محقق المحدثين، زبدة الناقدين، لم يخلف بعده مثله " [٤].

وقال الشوكاني : "الحافظ الكبير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة ... وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد، والعدو والصديق، حتى صار إطلاق لفظ "الحافظ" عليه كلمة إجماع" [٥].

---

(١) المنهل الصافي, ابن تغري بردي (٢٣/٢) .

(٢) نظم العقيان, السيوطي (٤٥/١) .

(٣) طبقات الحفاظ, السيوطي (٥٥٢/١) .

(٤) أعيان العصر, الصفدي (٤٠٠/٥) .

(٥) البدر الطالع, الشوكاني (٨٧/١) .

وفاته :

توفي رحمه في سنة ٨٥٢هـ، بعد أن أصابه المرض، ودفن في مصر في مشهد مهيب وجنازة حاضرة مشهودة[١] .

المطلب الثاني : التعريف بكتاب فتح الباري :

يعتبر صحيح البخاري من أكثر كتب الحديث اهتماماً لدى العلماء، ولا غرابة في ذلك، فقد تلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول، وشهد له العلماء بالصحة، وأجمعوا على دقة منهج مؤلفه، وجهده الذي لا تزال المؤلفات والرسائل العلمية تزخر بذكر عجائبه، فنال هذا الكتاب حظوة من شروح العلماء، وممن تصدى لشرحه الإمام ابن حجر رحمه الله، حتى شهد الجميع بأن كتابه يعتبر من أوفى الشروح وأجودها، فقالوا : " لا هجرة بعد الفتح "[٢]، فهذا تعريف يسير حول الكتاب.

اسمه وسبب تأليفه ومدة تأليفه :

أما اسمه فقد أطلق الحافظ على كتابه اسم (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، وسبب تأليفه فقد تقدم الكلام حول صحيح البخاري ومكانته لدى الأمة، وكيف توالت الشروح عليه، إلا أنها لم ترو غليل ابن حجر فتصدى لشرحه، ولقد نقل ابن خلدون عن بعض شيوخه قولهم : " شرح البخاري دين على الأمة "[٣]، وقال حاجي خليفة : "ولعل ذلك الدين قضى بشرح ابن حجر والقسطلاني والعيني بعد ذلك " [٤].

ولقد مكث ابن حجر في تأليفه ٢٥ سنة، وقد فرغ منه سنة ٨٤٢هـ، أي قبل وفاته بعشر سنين، ولقد حظي هذا الكتاب بالإعجاب والاهتمام من المتقدمين في عصره والمتأخرين، وأثنوا عليها الثناء العطر الجزيل [٥].

ولست في صدد ذكر منهجه في كتابه مما يطول به المقام، ولكن أنبه على جزئية مهمة متعلقة بهذا البحث، وهو أنه عقد في مقدمة كتابه الشهيرة بـ (هدي الساري)، عقد فصلاً ذكر فيها الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره الإمام الدارقطني أو غيره

---

(١) حسن المحاضرة, السيوطي (٣٦٤/١) .

(٢) فهرس الفهارس, الكتاني (٣٢٣/١) .

(٣) مقدمة ابن خلدون, ابن خلدون (٥٦٠/١) .

(٤) كشف الظنون, الحاجي خليفة (٦٣٥/١) .

(٥) البدر الطالع, الشوكاني (٨٩/١) .

من النقاد، والجواب عليها حديثاً حديثاً، وإيضاح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حققه ابن حجر رحمه الله .

المطلب الثالث : الانتقادات حول صحيح البخاري :

لقد تقدم الكلام حول صحيح البخاري وبيان مكانته في الأمة، وأنها تلقته بالقبول، لا سيما أنهم يرونه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، ولكن ظهرت أصوات قديماً وحديثاً تطعن في هذا الكتاب، نصرة لمذهبها، أو بدعتها، أو أهوائها وشهواتها، ولو قيل لهم أن الأمة تلقت هذا الكتاب بالقبول، لتحججوا بانتقادات الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الجياني وغيرهم، وغاب عن هؤلاء مكانة هؤلاء الأئمة في العلم ورسوخهم فيه، وكفى بهم جهلاً أنهم يطعنون بصحيح البخاري من حيث المتن، يريدون تضعيفه ورده، بينما انتقادات الأئمة تدور حول الأسانيد مع قبولهم للمتن، مما يجلي الصورة حول المقاصد والغايات حول الانتقادات والاستدراكات حول هذا السفر العظيم.

ومن خلال عملي في البحث، فقد دارت أوجه دفع العلة حول أمرين، الأول : عدم ثبوت العلة ونفيها بالكلية، كدفع علة الانقطاع في السند من خلال سماع الراوي مرة بواسطة ومرة بدونها بتصحيح الوجهين، والثاني : عدم أثر هذه العلة على صحة الحديث أو قبوله، كأن يروي ضعيف حديثاً يعلونه بالتفرد فيه، فيدفع العلة بوجود متابع له، وقال ابن حجر : " وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف "[1]، وسيأتي مزيد بيان لهذه الأوجه في الدارسة التطبيقية .

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٣٨٣/١) .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية

المطلب الأول : وسائل دفع العلة عند ابن حجر رحمه الله قي كتابه فتح الباري :

أولاً : دفع العلة بوجود متابعة للرواية المعلولة :

المثال :

١٤٥٣ – حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة، أن أنسا رضي الله عنه حدثه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة، وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده، وعنده بنت مخاض، فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين»

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قوله حدثني ثمامة هو عم الراوي عنه لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول بن معين فقال مرة صالح ومرة ليس بشيء وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وأما النسائي فقال ليس بالقوي وقال العقيلي لا يتابع في أكثر حديثه انتهى " [١].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه مصدقا فذكر الحديث هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ورواه أحمد في مسنده قال حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر فذكره وقال إسحاق بن راهويه في مسنده أخبرنا النضر بن شميل

---

(١) فتح الباري, ابن حجر (٣١٨/٣) .

حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه " [1].

التخريج :

أخرجه البخاري من طريق **عبد الله بن المثنى**[2] ،

وأبو داود، والنسائي من طريق **حماد بن سلمة**[3] ،

كلاهما (عبد الله وحماد) عن **ثمامة بن أنس** به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن لهذا الحديث طريقان ، الأول من طريق عبد الله بن المثنى[4] ، وثقه العجلي وقال أبو داود : " لا أخرج حديثه " ، قال يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة : " صالح " ، وقال أبو حاتم أيضاً : " شيخ " ، قال النسائي : " ليس بالقوي " ، وقال ابن حجر : " صدوق كثير الغلط "، ولعله كما قال، فإن الأئمة على تحسين حديثه مع غلطه ، ولقد قال ابن حجر : " لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثاً توبع فيه عنده وهو في فضائل القرآن وأخرج له أيضا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه عن عبد الله بن دينار عن بن عمر في النهي عن الفزع بمتابعة نافع وغيره عن بن عمر وروى له الترمذي وبن ماجة "[5] ، فلعل البخاري كان ينتقي من حديثه ما صح عنده كما هو معروف من منهجه ، ومع ذلك فقد تابعه حماد بن سلمة[6] ، وقد قال ابن حجر : " ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة " ، فمن زعم بأن عبد الله قد تفرد به ،

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٣١٨/٣) .

([2]) صحيح البخاري (١١٧/٢ح١٤٥٠ح١٤٥١ح١٤٥٣) (١١٦/٢ح١٤٤٨) (١١٨/٢ح١٤٥٤ح١٤٥٥) (١٣٨/٣ح٢٤٨٧) (٢٣/٩ح٦٩٥٥) .

([3]) سنن أبي داود (٩٦/٢ح١٥٦٧) , سنن النسائي (١٨/٥ح٢٤٤٧) (٢٧/٥ح٢٤٥٥) .

([4]) الثقات, العجلي (٢٧٦/١) , الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم (١٧٧/٥) , تهذيب الكمال, المزي (٢٥/١٦) , تقريب التهذيب, ابن حجر (٣٢٠/١) .

([5]) فتح الباري, ابن حجر (٤١٦/١) .

([6]) تقريب التهذيب, ابن حجر (١٧٨/١) .

وأعل هذا الحديث بالتفرد وأن عبد الله لا يحتمل التفرد ، يجاب عنه بأنه توبع من قبل حماد وهو ثقة .

ثانياً : دفع العلة بتصحيح جميع الأوجه :

المثال :

١٠٨٨ – حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْب، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: «لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ» تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال الدارقطني أخرجا جميعا حديث بن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تسافر وليس معها محرم قال الدارقطني وقد رواه مالك ويحيى بن أبي كثير وسهيل عن سعيد عن أبي هريرة يعني لم يقولوا عن أبيه " [١].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " قلت لم يهمل البخاري حكاية هذا الاختلاف بل ذكره عقب حديث بن أبي ذئب والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني فإن سعيدا المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة وسمع من أبي هريرة فلا يكون هذا الاختلاف قادحا وقد اختلف فيه على مالك فرواه بن خزيمة في صحيحه من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وقال بعده لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر أه وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من حديث بشر بن عمر أيضا وصحح بن حبان الطريقين معا والله أعلم " [٢].

التخريج :

الوجه الأول : سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب**[٣] ،

([١]) فتح الباري, ابن حجر (٣٥٤/١) .

([٢]) فتح الباري, ابن حجر (٣٥٤/١) .

([٣]) صحيح البخاري (٤٣/٢ح١٠٨٨) , وصحيح مسلم (٩٧٧/٢ح١٣٣٩) .

ومسلم من طريق **ليث بن سعد**[١] ،
ومسلم من طريق **مالك**[٢] ،
جميعهم (محمد وليث ومالك) عن **سعيد المقبري** به .
الوجه الثاني : سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه :
أخرجه البخاري من طريق **يحيى بن أبي كثير وسهيل بن أبي صالح ومالك** [٣]،
وابن ماجة من طريق **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب**[٤] ،
جميعهم (يحيى وسهيل ومالك ومحمد) عن **سعيد المقبري** به .
المناقشة :
مما سبق يتبين أن مدار الحديث على سعيد المقبري[٥] ، وقال عنه ابن حجر : " ثقة تغير قبل موته بأربع سنوات "، وأنه روي عنه على وجهين ، الوجه الأول عن أبيه ، روى هذا الوجه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب[٦] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة "، وليث بن سعد[٧] ، وقال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت " ، ومالك[٨] ، وقال عنه ابن حجر : " رأس المتقنين وكبير المثبتين " ، وأما الوجه الثاني بحذف أبيه ، رواه عنه يحيى بن أبي كثير[٩] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت ولكنه كان يدلس ويرسل " ، وسهيل بن أبي صالح[١٠] ، قال يحيى بن معين والعجلي : " ثقة " ، وقال يحيى بن معين مرة : " سهيل والعلاء حديثهما قريب من السواء ليس حديثهما بحجة " ، وقال أحمد : " ما أصلح حديثه " ، وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به " ، وقال النسائي : " ليس به بأس " ، ووثقه ابن حبان ، وقال عنه ابن حجر : " صدوق تغير حفظه بأخرة روى

---

(١) صحيح مسلم (٢/٩٧٧ح١٣٣٩) .
(٢) صحيح مسلم (٢/٩٧٧ح١٣٣٩) .
(٣) صحيح البخاري (٢/٤٣ح١٠٨٨) .
(٤) سنن ابن ماجة (٢/٩٦٨ح٢٨٩٩) .
(٥) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٢٣٦) .
(٦) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٤٩٣) .
(٧) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٤٦٤) .
(٨) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥١٦) .
(٩) تقريب التهذيب , ابن حجر(١/٥٩٦) .
(١٠) معرفة الرجال, لابن معين (٣/١٨٢) , الثقات, العجلي (١/٢١٠) , الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم (٤/٢٤٦) , الثقات, ابن حبان (٦/٤١٧) , تهذيب الكمال, المزي (١٢/٢٢٣) , تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٢٥٩) .

له البخاري تعليقاً ومقروناً " ولعله صدوق حسن الحديث ، ومالك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، ولقد تقدم ذكرهما ، والدارقطني رأى أن رواية من رواه دون أبيه أولى بالقبول ، وبيّن ابن حجر أن هذا الاختلاف ليس بقادح في الحديث ، فإن البخاري قد أخرج الاختلاف في هذا الحديث مبيناً أن سعيداً المقبري قد روى الوجهين ، وكلا الوجهين ثابت عنه ، فقد صحح ابن حبان الوجهين أيضاً ، والدارقطني في كتابه العلل قد رجح رواية الليث بن سعد [1].

ثالثاً : دفع العلة بنفي وجودها أو عدم تأثيرها :

المثال :

١٣٤٣ – حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، قال: حدثني ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: «أيهم أكثر أخذا للقرآن» ، فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة» ، وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال الدارقطني أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين قتلى أحد ويقدم أقرأهم وقد رواه بن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلا عن جابر ورواه معمر عن الزهري عن بن أبي صغيرة عن جابر ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابرا وهو حديث مضطرب " [2].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها لأن الحديث عنده عن عبد

([1]) العلل, الدارقطني (٣٦٢/١٠م٢٠٥١) .

([2]) الإلزامات والتتبع, الدارقطني (٣٦٧/١) , فتح الباري, ابن حجر (٣٥٥/١) .

الله بن المبارك عن الليث والأوزاعي جميعا عن الزهري فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبته الليث وهما في الزهري سواء وقد صرحا جميعا بسماعهما له منه فقبلت زيادة الليث لثقته ثم قال بعد ذلك ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابرا وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة وتأكيد رواية الليث بذلك ولم يرها علة توجب اضطرابا وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة فرواه عن الزهري عن بن أبي صغيرة وقال ثبتني فيه معمر فرجعت روايته إلى رواية معمر وعن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني فقيل عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والترمذي ونقل في العلل عن البخاري أنه قال حديث أسامة خطأ غلط فيه يعني أن الصواب حديث الليث ووهم الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في مستدركه وعن الزهري فيه اختلاف آخر رواه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه وهو خطأ أيضا وعبد الرحمن هذا ضعيف ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه وأن البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف حديث بن عباس مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين تقدم في الثاني " [1].

التخريج :

الوجه الأول : الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً :

أخرجه البخاري من طريق **الليث بن سعد عن الزهري**[2] به .

الوجه الثاني : الزهري عن رجل عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً :

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني، وابن أبي شيبة من طريق **معمر** [3]،

البيهقي في السنن الكبرى من طريق **سليمان بن كثير**[4] ،

كلاهما (معمر وسليمان) عن **الزهري عن رجل عن جابر رضي الله عنه** به .

([1]) فتح الباري, ابن حجر (١/٣٥٥) .

([2]) صحيح البخاري (٢/٩١ح١٣٤٣ح١٣٤٥ح١٣٤٦) (٢/٩٢ح١٣٤٧) (٢/٩٣ح١٣٥٣) (٥/١٠٢ح٤٠٧٩) .

([3]) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/٤٧٤ح٦٣٧٩), مصنف ابن أبي شيبة (٧/٣٦٩ح٣٦٧٦٩) .

([4]) السنن الكبرى, البيهقي (٤/٥٥ح٦٩٢٦) .

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني ومن طريقه – أحمد وأبو يعلى – عن **معمر عن الزهري عن ابن أبي الصُعير عن جابر رضي الله عنه**[1] به .

الوجه الثالث : الزهري عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً :

أخرجه البيهقي من طريق **الأوزاعي عن الزهري**[2] به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار الحديث على محمد بن مسلم الزهري[3] ، وقال عنه ابن حجر : " متفق على جلالته وإتقانه " ، واختلف عنه ، الوجه الأول وهو الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً ، رواه عنه الليث بن سعد وهو ثقة ثبت تقدم ذكره ،

والوجه الثاني وهو الزهري عن رجل عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً ورواه عنه، معمر بن راشد[4] ، قال ابن حجر : " ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا ما حدث به بالبصرة " ، وسليمان بن كثير[5] ، قال العجلي : " جائز الحديث لا بأس به " ، وقال يحيى بن معين : " ضعيف " ، وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه " ، قال ابن حبان : " كان يخطىء كثيرا أما روايته عن الزهري فقد اختلط عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات " ، وقال النسائي: " ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه" ، وقال ابن حجر : " لا بأس به في غير الزهري " ، ولعله كما قال ابن حجر .

والوجه الثالث وهو الزهري عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً ، ورواه عنه عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي [6]، قال عنه ابن حجر : " ثقة جليل " .

---

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/٥٤٠ح٦٦٣٣) (٥/٢٧٢ح٩٥٨٠) , مسند أحمد (٣٩/٦٤ح٢٣٦٦٠), مسند أبي يعلى (٣/٤٥٥ح١٩٥١) (٤/١٣ح٢٠١٣) .

(2) السنن الكبرى, البيهقي (٤/٥٥ح٦٩٢٦) .

(3) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥٠٦) .

(4) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥٤١) .

(5) الثقات, العجلي (١/٤٣٠) , الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم (٤/١٣٨) , تهذيب الكمال, المزي (١٢/٥٦) , تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٢٥٤) .

(6) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٣٤٧) .

ولقد أطلق الدارقطني الاضطراب في هذا الحديث ، بينما نفاه ابن حجر ، فرواية معمر وسليمان بن كثير التي فيها راوٍ مبهم جاء مفسراً بروايتين ، الرواية الأولى هي رواية الليث بن سعد وسماه عبد الرحمن بن كعب ، والراوية الثانية هي رواية معمر وسماه بن أبي الصعير ، كما قال ابن حجر عن الاضطراب باسم شيخ الزهري لا يُسلم به ، فللزهري شيخان وهو مكثر الرواية ، كما بيّن أن سفيان بن عيينة تابعه على ذلك ، أما رواية الأوزاعي فجل الأمر أنه حذف الواسطة ، وأن البخاري أخرج هذا الاختلاف وذكر رواية الأوزاعي والليث معاً ليبين قبول الزيادة من الليث والتي أسقطها الأوزاعي ، لذلك ساق بعدها رواية سليمان بن كثير حتى يبين أن هناك واسطة بين الزهري وجابر رضي الله عنه ، فنفى ابن حجر هذا الاضطراب عن الحديث .

رابعاً : دفع العلة باستقلال الحديثين :

المثال :

٦٦٨٦ – حدثنا محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت: «ماتت لنا شاة، فدبغنا مسكها، ثم ما زلنا ننبذ فيه حتى صار شنا» .

١٤٩٢ – حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: " وجد النبي صلى الله عليه وسلم شاة ميتة، أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هلا انتفعتم بجلدها؟» قالوا: إنها ميتة: قال: «إنما حرم أكلها» .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " وقد أخرج النسائي من طريق مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا في دباغ جلد الشاة الميتة غير هذا وأشار المزي في الأطراف إلى أن ذلك علة لرواية إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي التي في الباب " [1].

([1]) تحفة الأشراف, المزي (٣٣٤/١١) , فتح الباري, ابن حجر (٥٦٩/١١) .

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " وليس كذلك بل هما حديثان متغايران في السياق وإن كان كل منهما من رواية الشعبي عن بن عباس ورواية مغيرة هذه توافق لفظ رواية عطاء عن بن عباس عن ميمونة وهي عند مسلم وأخرجها البخاري من رواية عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس بغير ذكر ميمونة ولا ذكر الدباغ فيه ومضى الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الأطعمة " [1].

التخريج :

تخريج الحديث الأول :

أخرجه البخاري من طريق **إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عكرمة عن ابن عباس**[2] به .

تخريج الحديث الثاني :

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس**[3] إلا أن بعض طرقه عند مسلم فيها عن ميمونة .

النسائي من طريق **مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس**[4] به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن كلا الحديثين مستقلان ، فالحديث الأول من رواية إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي[5] ، وقد قال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت " ، والحديث الثاني من رواية مغيرة بن مقسم[6] ، وقال عنه ابن حجر : " ثقة متقن إلا أنه كان يدلس لا سيما عن ابراهيم " ، وذكر ابن حجر أن المزي ذكر أن رواية مغيرة بن مقسم معلة لرواية إسماعيل بن خالد ، ولم يسلم له بذلك ، بل بيّن أن الحديثين متغايران في السياق ، إن كان كلا الحديثين من رواية الشعبي ، وكأن ابن حجر يشير إلى أن المزي قد حمل

---

(1) فتح الباري, ابن حجر (٥٦٩/١١) .

(2) صحيح البخاري (١٣٩/٨ح٦٦٨٦) .

(3) صحيح البخاري (١٢٨/٢ح١٤٩٢) (٨١/٣ح٢٢٢١) (٩٦/٧ح٥٥٣١) , صحيح مسلم (٢٧٦/١ح٣٦٣) .

(4) سنن النسائي (١٧٣/٧ح٤٢٣٩) .

(5) تقريب التهذيب , ابن حجر (١٠٧/١) .

(6) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥٤٣/١) .

رواية على رواية وقدم رواية مغيرة بن مقسم ، ولا سيما أن الحديثين قريبان في المتن.

المطلب الثاني : تطبيقات على دفع العلة عن الإسناد :

أولاً : المزيد في متصل الإسانيد :

المثال :

٢٤٨٨ – حدثنا علي بن الحكم الأنصاري، حدثنا أبو عوانة، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، عن جده، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة، فأصاب الناس جوع، فأصابوا إبلا وغنما، قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات القوم، فعجلوا، وذبحوا، ونصبوا القدور، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور، فأكفئت، ثم قسم، فعدل عشرة من الغنم ببعير فند منها بعير، فطلبوه، فأعياهم وكان في القوم خيل يسيرة، فأهوى رجل منهم بسهم، فحبسه الله ثم قال: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا» ، فقال جدي: إنا نرجو – أو نخاف – العدو غدا، وليست معنا مدى، أفنذبح بالقصب؟ قال: " ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة " .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال عبد الغني بن سعيد الحافظ روى البخاري عن مسدد عن أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم إنا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى أفنذبح بالقصب الحديث قال وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال عن أبيه عن جده وقد حذف البخاري في الصحيح قوله عن أبيه فصار عن عباية عن جده رافع وهو الصواب قال وهذا أصل يعمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له خطأ في حديث أن يسقطه وهذا إنما يصلح في النقصان لا في الزيادة ، قال أبو علي الغساني إنما تكلم عبد الغني على ما وقع له من رواية أبي علي بن السكن فظن أنه من عمل البخاري وإنما هو من عمل بن السكن فإنه في رواية أبي ذر عن شيوخه وفي رواية الأصيلي عن شيخيه بإثبات قوله عن أبيه وكذا هو في رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري وقد رواه أبو بكر بن

أبي شيبة في مسنده عن أبي الأحوص قال ولم يقل أحد عن أبيه عن أبي الأحوص ورواه الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم عن سعيد بن مسروق فلم يقولوا عن أبيه " [1].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " قلت قد أخرج البخاري الوجهين ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فذكر أباه فيه والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد والله أعلم " [2].

التخريج :

الوجه الأول : تخريج عن جده :

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **سفيان الثوري** [3]،

والبخاري من طريق **أبي عوانة وشعبة وعمر بن عبيد**[4]،

والنسائي، وابن ماجة من طريق **زائدة بن قدامة**[5]،

والنسائي من طريق **عمر بن سعيد الثوري**[6]،

جميعهم (سفيان وأبو عوانة وشعبة وعمر وزائدة وعمر بن سعيد) عن **سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة** به .

الوجه الثاني : عن أبيه عن جده :

أخرجه البخاري من طريق **أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة**[7] به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار هذا الحديث على سعيد بن مسروق[8] ، وقال عنه ابن حجر : " ثقة " ، واختلف عنه من وجهين ، الوجه الأول : عنه عن عباية بن رفاعة عن جده

---

(1) فتح الباري, ابن حجر (٣٧٧/١) .

(2) فتح الباري, ابن حجر (٣٧٧/١) .

(3) صحيح البخاري (١٤٢/٣ح٢٥٠٧) (٩٢/٧ح٥٥٠٦ح٥٥٠٩), وصحيح مسلم (١٥٥٨/٣ح١٩٦٨) .

(4) صحيح البخاري (٧٥/٤ح٣٠٧٥) (٩١/٧ح٥٤٩٨) (٩٢/٧ح٥٥٠٣) (٩٨/٧ح٥٥٤٤) .

(5) سنن النسائي (١٩١/٧ح٤٢٩٧) , وسنن ابن ماجة (١٠٤٨/٢ح٣١٣٧) .

(6) سنن النسائي (٢٢٦/٧ح٤٤٠٣) .

(7) صحيح البخاري (٩٨/٧ح٥٥٤٣) .

(8) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٤١/١) .

رافع رضي الله عنه ، رواه عنه سفيان الثوري[١] وهو ثقة ثبت، وأبو عوانة[٢] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت " ، وشعبة[٣] وهو ثقة،، وعمر بن عبيد[٤] ، قال العجلي : "كان صدوقاً " وقال مرة : " لا بأس به " ، قال يحيى بن معين : " صالح " ، وقال أبو حاتم : " محله الصدق " ، وقال ابن حجر : " صدوق " ، وهو كما قال ابن حجر ، وزائدة بن قدامة[٥] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت " ، وعمر بن سعيد[٦] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة " .

والوجه الثاني : عنه عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن حده رافع رضي الله عنه ، رواه عنه أبو الأحوص[٧] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة متقن صاحب حديث " .

ولقد أعلّ عبد الغني بن سعيد الحافظ رواية أبي الأحوص ، وذكر أبو علي الغساني أن هذا الخطأ إنما من ابن السكن لا البخاري ، كما قال أبو بكر بن أبي شيبة أنه لم يذكر أحد عن أبيه لا أبي الأحوص ولا غيره كالثوري وشعبة وغيرهما ، ولكن ابن حجر بيّن أن البخاري أخرج الوجهين ، وهما من رواية الثقات الأثبات ، ولا يوجد ما يمنع من كون عباية سمعه من جده مع أبيه ، فيكون ذكر أبيه في إسناد أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد .

ثانياً : دفع علة الانقطاع :

المثال :

٩٠٩ – حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثني أبو قتيبة، قال: حدثنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة – لا أعلمه إلا – عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوموا حتى تروني، وعليكم السكينة»

---

(١) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٢٤/١) .

(٢) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥٨٠/١) .

(٣) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٦٦/١) .

(٤) الثقات, العجلي (١٧٠/٢) , الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم (١٢٣/٦) , تهذيب الكمال, المزي (٤٥٤/٢١) , تقريب التهذيب, ابن حجر (٤١٥/١) .

(٥) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢١٣/١) .

(٦) تقريب التهذيب, ابن حجر (٤١٣/١) .

(٧) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٦١/١) .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قوله عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله لا أعلمه إلا عن أبيه انتهى أبو عبد الله هذا هو المصنف وقع قوله قال أبو عبد الله في رواية المستملي وحده وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك وهو في الأصل موصول لا ريب فيه فقد أخرجه الإسماعيلي عن بن ناجية عن أبي حفص وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ولم يشك وأغرب الكرماني فقال إن هذا الإسناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعا انتهى وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا " [١].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " قوله عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله لا أعلمه إلا عن أبيه انتهى أبو عبد الله هذا هو المصنف وقع قوله قال أبو عبد الله في رواية المستملي وحده وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك وهو في الأصل موصول لا ريب فيه فقد أخرجه الإسماعيلي عن بن ناجية عن أبي حفص وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ولم يشك وأغرب الكرماني فقال إن هذا الإسناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعا انتهى وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا " [٢].

التخريج :

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة به**[٣]، إلا أن رواية يحيى عن مسلم قال : " عن أبي سلمة وعبد الله بن أبي قتادة " .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار الحديث على يحيى بن أبي كثير[٤] ، وقال عنه ابن حجر : "ثقة ثبت ولكنه يدلس ويرسل " ، ولقد ذكر ابن حجر أن الكرماني حكم على هذه الرواية

---

(١) فتح الباري, ابن حجر (٣٩٢/٢) .

(٢) فتح الباري, ابن حجر (٣٩٢/٢) .

(٣) صحيح البخاري (١٢٩/١ح٦٣٧) (١٣٠/١ح٦٣٨) (٨/٢ح٩٠٩) , وصحيح مسلم (٤٢٢/١ح٦٠٤) .

(٤) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥٩٦/١) .

بالانقطاع لأن البخاري شك في وصله ، وأجاب ابن حجر بأن الشك إنما وقع في رواية المستملي نفسه ، لا من البخاري ، لأن المستلمي كتبه من حفظه ، ودليل على وصله فقد أخرجه الإسماعيلي عن بن ناجية عن أبي حفص وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ولم يشك ، كما أن البخاري ذكر هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يشك فدفع علة الانقطاع .

ثالثاً : دفع علة الاختلاف في اسم الراوي :

المثال :

١٤٠٥ – حدثنا إسحاق بن يزيد، أخبرنا شعيب بن إسحاق، أخبرنا الأوزاعي، أخبرني يحيى بن أبي كثير، أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره، عن أبيه يحيى بن عمارة بن أبي الحسن: أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه، يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق صدقة»

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال أبو مسعود أخرج البخاري حديث شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره عن أبيه أنه سمع أبا سعيد يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة الحديث وقد رواه داود بن رشيد وهشام بن خالد عن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى غير منسوب ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن أبي اليمان عن يحيى بن سعيد ورواه عبد الوهاب بن نجدة عن شعيب عن الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد انتهى كلامه " [1].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " واقتضى أمرين أحدهما أن شيخ البخاري وهو إسحاق بن يزيد وهم في نسبة يحيى فقال بن أبي كثير وإنما هو يحيى بن سعيد بدليل رواية عبد الوهاب وأن داود وهشاما لم ينسباه ثانيهما أنه اختلف فيه على الأوزاعي مع ذلك بزيادة رجل فيه بينه وبين يحيى بن سعيد من رواية الوليد بن مسلم وإذا تأملت ما ذكره لم تجد ما اختاره مستقيما بل رواية الوليد بن مسلم تدل على أنه لم يكن عند الأوزاعي عن يحيى

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٣٥٦/١) .

بن سعيد إلا بواسطة وقد صرح شعيب عنه بأن يحيى أخبره فاقتضى ذلك أن رواية عبد الوهاب بن نجدة إما موهومة وإما مدلسة ورواية إسحاق عن شعيب صحيحة صريحة وقد وجدت لإسحق فيه متابعا عن شعيب وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في صحيحه قال حدثنا أبو إبراهيم الزهري وكان من الإبدال حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن حدثنا شعيب بن إسحاق حدثنا الأوزاعي قال أخبرني يحيى بن أبي كثير فذكره سواء وهكذا أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه من طريق سليمان بن عبد الرحمن ثم قال الحديث المشهور عن يحيى بن سعيد رواه الخلق عنه وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد قلت وهو يدل لما قلناه أن رواية الأوزاعي له عن يحيى بن سعيد مدلسة وعن يحيى بن أبي كثير مسموعة وكأنه كان عند شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي على الوجهين والله أعلم "[1] .

التخريج :

الوجه الأول : عن يحيى بن أبي كثير :

أخرجه البخاري من طريق **الأوزاعي عن يحيى بن كثير**[2] به .

الوجه الثاني : عن يحيى بن سعيد :

أخرجه النسائي من طريق **الليث بن سعد وحماد بن سلمة**[3] ،

كلاهما (الليث وحماد) عن **يحيى بن سعيد** به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن رواة الوجهين – الأوزاعي والليث وحماد – من الثقات الأثبات ، ولقد تقدم ذكرهم ، ولقد بيّن ابن حجر أن هنام من يعّل رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بأن شيخ البخاري قد وهم في نسبة يحيى ، مستدلاً برواية من رواه عن الأوزاعي من غير نسبة ، أو رواه وسمى يحيى بن سعيد ، ولقد بّن بن حجر أن هذا الاختلاف لا يضر ، وذلك أن الأوزاعي قد رواه على الوجهين ، رواية يحيى بن سعيد وكان فيها تدلسياً لذلك أعرض عنها البخاري ، ورواية يحيى بن أبي كثير وكانت مسموعة ، وهي التي اعتمد عليها البخاري .

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٣٥٧/١) .

([2]) صحيح البخاري (١٠٧/٢ح١٤٠٥) .

([3]) سنن النسائي (١٨/٥ح٢٤٤٦) (٣٦/٥ح٢٤٧٣) (٤٠/٥ح٢٤٨٧) .

رابعاً : دفع علة الاختلاف في الاسناد :

المثال :

١٣٩٧ – حدثني محمد بن عبد الرحيم، حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا وهيب، عن يحيى بن سعيد بن حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان» قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا، فلما ولى، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا» حدثنا مسدد، عن يحيى، عن أبي حيان، قال: أخبرني أبو زرعة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال الدارقطني وأخرجا جميعا حديث عفان عن وهيب عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم دلني على عمل إذا أنا عملته دخلت الجنة الحديث وقد رواه يحيى القطان عن أبي حيان فخالف وهيبا فأرسله ولم يذكر أبا هريرة انتهى " [١].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " وقد أخرج البخاري حديث يحيى القطان عقيب حديث وهيب فأشعر بأن العلة ليست بقادحة لأن وهيبا حافظ فقدم روايته لأن معه زيادة وفي معنى روايته حديث آخر اتفقا عليه من هذا الوجه في كتاب الإيمان من طريق جرير وإسماعيل بن علية عن أبي حيان وهو مما يقوي رواية وهيب " [٢].

التخريج :

الوجه الأول :يحيى بن سعيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه موصولاً : أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد**[٣] به .

---

(١) الإلزامات والتتبع, الدراقطني (١٤٨/١) , فتح الباري, ابن حجر (٣٥٦/١) .

(٢) فتح الباري, ابن حجر (٣٥٦/١) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٥/٢ح١٣٩٧), وصحيح مسلم (٤٤/١ح١٤) .

الوجه الثاني : يحيى بن سعيد عن أبي زرعة مرسلاً :

أخرجه البخاري من طريق **يحيى القطان عن يحيى بن سعيد**[١] به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار الحديث على يحيى بن سعيد بن حيان[٢] ، قال عنه البخاري : " ثقة " ،واختلف عنه من وجهين ، الوجه الأول : يحيى بن سعيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه موصولاً، رواه عنه وهيب بن خالد[٣] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة " ، والوجه الثاني : يحيى بن سعيد عن أبي زرعة مرسلاً ، رواه عنه يحيى القطان[٤] ، قال عنه بان حجر : " ثقة متقن حافظ " .

ولقد أعلّ الدارقطني رواية وهيب برواية يحيى القطان ، ولقد بيّن ابن حجر أن رواية يحيى القطان لا تهلها ، ولقد أخرجها البخاري عقيب رواية وهيب ، فوهيب حافظ مقدم على يحيى ومعه زيادة ، فقدمها البخاري .

المطلب الثالث : تطبيقات على دفع علة في المتن :

أولاً : دفع علة تفرد المتن :

المثال :

٣٠٥٩ – حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: استعمل مولى له يدعى هنيا على الحمى، فقال: " يا هني اضمم جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مستجابة، وأدخل رب الصريمة، ورب الغنيمة، وإياي ونعم ابن عوف، ونعم ابن عفان، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة، ورب الغنيمة: إن تهلك ماشيتهما، يأتني ببنيه "، فيقول: يا أمير المؤمنين؟ أفتاركهم أنا لا أبا لك، فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وايم الله إنهم ليرون أني قد ظلمتهم، إنها لبلادهم فقاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ، ما حميت عليهم من بلادهم شبرا .

---

(١) صحيح البخاري (٢/١٠٥ح١٣٩٧) .

(٢) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥٩٠) .

(٣) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥٨٦) .

(٤) تقريب التهذيب, ابن حجر (١/٥٩١) .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قال الدارقطني فيما وجدت بخطه أخرج البخاري حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس الحديث بطوله قال وإسماعيل ضعيف " [١].

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " قلت سيأتي الكلام عليه وأظن أن الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركه في تلك الأحاديث وتفرد بهذا فإن كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم " [٢].

التخريج :

أخرجه البخاري من طريق **إسماعيل بن أبي أويس**[٣] ،

والبيهقي من طريق **يحيى بن بكير**[٤] ،

كلاهما (إسماعيل ويحيى) عن **مالك** به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار الحديث على مالك ، ورواه عنه إسماعيل بن أبي أويس[٥] ، قال أحمد : " لا بأس به " ، وقال يحيى بن معين : " صدوق ضعيف العقل ليس بذاك " ، وفي رواية : " ضعيف " ، وفي رواية : " يسرق الحديث " ، وقال أبو حاتم : " محله الصدق وكان مغفلاً " ، وقال النسائي : " ضعيف " ، وذكره ابن عدي في الضعفاء ، وقال ابن حجر : " صدوق اخطأ في أحاديث من حفظه " ، والأقرب أنه ضعيف والله أعلم ، ويحيى بن عبد الله بن بكير[٦] ، قال ابن حجر : " ثقة في الليث تكلموا في سماعه من مالك " .

---

(١) فتح الباري, ابن حجر (٣٦٣/١) .

(٢) فتح الباري, ابن حجر (٣٦٣/١) .

(٣) صحيح البخاري (٧١/٤ح٣٠٥٩) .

(٤) السنن الصغرى, البيهقي (٣٣١/٢ح٢٢٠٣), السنن الكبرى, البيهقي (٢٤٢/٦ح١١٨٠٩) .

(٥) الجرح والتعديل, ابن أبي حاتم (١٨٠/٢) , الكامل, ابن عدي (١٥١/١) , تهذيب الكمال, المزي (١٢٤/٣) , تقريب التهذيب, ابن حجر (١٠٨/١) .

(٦) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥٩٢/١) .

وذكر ابن حجر متابعاً لهما وهو معن بن عيسى القزاز[1] ، قال ابن حجر " ثقة ثبت ، قال أبو حاتم أثبت أصحاب مالك " .

واقد أعلّ الدارقطني هذا الحديث بأن البخاري أخرج هذا الحديث وهو من رواية إسماعيل وهو ضعيف تفرد به ، وأجاب ابن حجر بأن إسماعيل لم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى وهو ثقة ثبت أثبت أصحاب مالك ، وكذلك وقفت على متابعة يحيى بن عبد الله له ، وبذلك اندفعت على التفرد بالمتن .

ثانياً : دفع علة شذوذ في المتن :

المثال :

٢٠٥ – حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه» وتابعه معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عمرو قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " قوله أخبرنا عبد الله هو بن المبارك قوله عن يحيى ولأحمد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى قوله على عمامته وخفيه هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفرا من الإسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي قوله وتابعه أي تابع الأوزاعي معمر بن راشد في المتن لا في الإسناد وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانيا ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله يمسح على عمامته زاد الكشميهني وخفيه وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة لكن أخرجها بن منده في كتاب الطهارة له من طريق معمر بإثباتها وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيبان وغيره رووه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضا مرسلة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو " [2].

([1]) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥٤٢/١) .

([2]) فتح الباري, ابن حجر (٣٠٨/١) .

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " قلت سماع أبي سلمة من عمرو ممكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمرو بعد فسمعه منه ويقويه توفر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن بن منده أخرجه من طريق معمر بإثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تخطئته لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل إنه كمل عليها بعد مسح الناصية " [١].

التخريج :

تخريج الحديث بذكر الزيادة :

أخرجه البخاري من طريق **الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير**[٢] به .

تخريج الحديث بدون زيادة :

أخرجه البخاري من طريق **حرب بن شداد** و**شيبان بن عبد الرحمن وأبان بن يزيد**[٣] ، ثلاثتهم (حرب وشيبان وأبان) عن **يحيى بن أبي كثير** به .

المناقشة :

مما سبق يتبين أن مدار الحديث على يحيى بن أبي كثير ، وهو ثقة تقدم ذكره ، واختلف عنه من وجهين ، الأول بذكر زيادة العمامة ، رواه عنه الأوزاعي ، وهو ثقة تقدم ذكره ، والوجه الثاني بدون ذكر العمامة ، رواه عنه حرب بن شداد[٤] ، قال عنه ابن حجر : " ثقة " ، وشيبان بن عبد الرحمن[٥] ، قال ابن حجر : " ثقة صاحب كتاب " ، وأبان بن يزيد[٦] ، قال ابن حجر : " ثقة له أفراد " .

---

(١) فتح الباري, ابن حجر (٣٠٨/١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٢/١ح٢٠٥) .

(٣) صحيح البخاري (٥٢/١ح٢٠٤) .

(٤) تقريب التهذيب, ابن حجر (١٥٥/١) .

(٥) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٦٩/١) .

(٦) تقريب التهذيب, ابن حجر (٨٧/١) .

ولقد أعلّ بعضهم لفظة (العمامة) وأنها شاذة لا تثبت ، وأن أكثر الرواة لم يذكرها ، ولقد بيّن ابن حجر أن الأوزاعي لم يتفرد بها ، بل تابعه معمر بن راشد وهو ثقة تقدم ذكره ، وعلى فرض تفرد الأوزاعي بها ، فإنها زيادة من ثقة حافظ لا تنافي الروايات الأخرى ، وبذلك اندفعت علة الشذوذ عن هذه اللفظة .

ثالثاً : دفع علة الاضطراب في المتن :

المثال :

٣٠٦٢ – حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، ح وحدثني محمود بن غيلان، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لرجل ممن يدعي الإسلام: «هذا من أهل النار» ، فلما حضر القتال قاتل الرجل قتالا شديدا فأصابته جراحة، فقيل: يا رسول الله، الذي قلت له إنه من أهل النار، فإنه قد قاتل اليوم قتالا شديدا وقد مات، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إلى النار» ، قال: فكاد بعض الناس أن يرتاب، فبينما هم على ذلك، إذ قيل: إنه لم يمت، ولكن به جراحا شديدا، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح فقتل نفسه، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، فقال: «الله أكبر، أشهد أني عبد الله ورسوله» ، ثم أمر بلالا فنادى بالناس: «إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» .

وجه العلة :

قال ابن حجر : " فساق الحديث الموصول بالقصة ثم ساق بعده قال الزبيدي قال الزهري وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا رجل مؤمن والله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر هذا سياق البخاري وفي سياق الذهلي قال الزهري وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله وهذا أصوب من عبيد الله بن عبد الله نبه عليه أبو علي الجياني"[1].

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٤٧٤/٧) .

وجه دفع العلة :

قال ابن حجر : " وقد اقتضى صنيع البخاري ترجيح رواية شعيب ومعمر وأشار إلى أن بقية الروايات محتملة وهذه عادته في الروايات المختلفة إذا رجح بعضها عنده اعتمده وأشار إلى البقية وأن ذلك لا يستلزم القدح في الرواية الراجحة لأن شرط الاضطراب أن تتساوى وجوه الاختلاف فلا يرجح شيء منها وذكر مسلم في كتاب التمييز فيه اختلافاً " [1].

التخريج :

الوجه الأول : الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **معمر**[2] ،

والبخاري من طريق **شعيب بن أبي حمزة ومعمر**[3] ،

كلاهما (معمر وشعيب) عن **الزهري** به .

الوجه الثاني : الزهري عن سعيد بن المسيب وعيد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه البخاري معلقاً من طريق **يونس بن يزيد عن الزهري**[4] به .

الوجه الثالث : الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً :

أخرجه البخاري معلقاً من طريق **يونس بن يزيد وصالح بن كيسان عن الزهري**[5] به.

الوجه الرابع : عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن عبيد الله بن كعب عن من شهد خيبر :

أخرجه البخاري معلقاً من طريق **محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري**[6] به .

المناقشة :

مما تقدم يبتين أن مدار الحديث على الزهري ، وهو ثقة مكثر تقدم ذكره ، واختلف عنه من عدة أوجه ،

([1]) فتح الباري, ابن حجر (٤٧٤/٧) .

([2]) صحيح البخاري (١٢٤/٨ح٦٦٠٦) وصحيح مسلم (١٠٥/١ح١١١)

([3]) صحيح البخاري (٧٢/٤ح٣٠٦٢) (١٣٢/٥ح٤٢٠٣)

([4]) صحيح البخاري (١٣٢/٥ح٤٢٠٣) .

([5]) صحيح البخاري (١٣٢/٥ح٤٢٠٣) .

([6]) صحيح البخاري (١٣٢/٥ح٤٢٠٣) .

الوجه الأول : الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه عنه معمر وهو ثقة تقدم ذكره ، وشعيب بن أبي حمزة[١] ، قال ابن حجر : " ثقة عابد، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري "،

الوجه الثاني : الزهري عن سعيد بن المسيب وعيد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه عنه يونس بن يزيد[٢] ، قال ابن حجر : " ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ " ،

الوجه الثالث : الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، رواه عنه يونس ولقد تقدم ذكره ، وصالح بن كيسان[٣] ، قال ابن حجر : " ثقة ثبت " ،

الوجه الرابع : عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن عبيد الله بن كعب عن من شهد خيبر ، رواه عنه محمد بن االوليد الزبيدي[٤] ، قال ابن حجر : " ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري " ،

ولقد بيّن ابن حجر ، أن هذا الاختلاف لا يعد اضطراباً لأمرين ، الأول هو صنيع البخاري حيث رجح رواية معمر وشعيب على سائر الروايات ، وأشار إلى غيرها وهي محتملة ، والوجه الأول هو من رواية الأوثق والأثبت من أصحاب الزهري، الأمر الثاني هي أن الأوجه ليست متساوية ، فالوجه الأول أقواها، والأوجه الباقية محتملة للصواب، وبذلك اندفعت علة الاضطراب في المتن .

---

(١) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٦٧/١) .

(٢) تقريب التهذيب, ابن حجر (٦١٤/١) .

(٣) تقريب التهذيب, ابن حجر (٢٧٣/١) .

(٤) تقريب التهذيب, ابن حجر (٥١١/١) .

الخاتمة

ففي الختام فإنني أحمد الله عز وجل أن يسر لي كتابة ما تقدم في هذا البحث، واسأله الإخلاص والقبول في القول والعمل، وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها مع أهم التوصيات :

١- مكانة الإمام ابن حجر رحمه الله في الحديث، وعلو كعبه في علم العلل الذي هو من أدق العلوم .

٢- اجتهاد الأئمة في العملية النقدية وذلك من خلال اختلافهم في إعلال الحديث أو دفع العلة عنه .

٣- تنوع وسائل دفع العلة عند ابن حجر رحمه الله، وعي كالآتي :
- دفع العلة بوجود متابعة للرواية المعلولة .
- دفع العلة بتصحيح الأوجه .
- دفع العلة بنفي الوجود أو عدم التأثير .
- دفع العلة باستقلال الحديثين .

٤- من خلال التطبيقات يتبين سبب اطلاق بعض الأئمة لفظ العلة على أخطاء الرواة أو الجرح الظاهر فيهم أو السقط الظاهر في الإسناد، وهو المعنى العام للعلة .

٥- الاختلاف بين الأئمة الذين انتقدوا بعض الأحاديث في صحيح البخاري بناءاً على نظرة علمية اجتهادية المراد منها الوصول للصواب، وين الطاعنين في السنة لا سيما في الوقت الحاضر الذين يريدون ردّ السنة وإسقاط أصح كتاب بعد متاب الله عز وجل .

٦- أوصي بتسليط الضوء على جهود الأئمة في دفع العلة، وبيان منهجهم في ذلك .

٧- عمل موازنة بين اختلافات الأئمة في إعلالهم للحديث وردهم للعلة مع معرفة الراجح من ذلك .

فهرس المصادر والمراجع

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن حبان، محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، لابن أيبك الصفدي، خليل،تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، والدكتور نبيل أبو عشمة، والدكتور محمد موعد، والدكتور محمود سالم محمد، الطبعة الأولى، بيروت، الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، علي، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، محمد، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة، (د.ت) .
- تاريخ الثقات، للعجلي، أحمد، الطبعة الأولى، (د.م)، دار الباز، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م .
- التاريخ الكبير، للبخاري، محمد، (د.ط)، حيدر آباد، المعارف العثمانية، (د.ت).
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، يوسف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية، (د.م)، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- تقريب التهذيب ، ابن حجر، أحمد، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- الثقات، لابن حبان، محمد، الطبعة الأولى، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، محمد، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، (د.م)، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ .
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م .
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، للسخاوي، محمد، تحقيق: ابراهيم باجس عبد المجيد، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، عبد الرحمن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (مقدمة ابن خلدون)، لابن خلدون، عبد الرحمن، تحقيق: خليل شحادة، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- سنن ابن ماجة، لابن ماجة ، محمد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، (د.م)، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- سنن أبي داود، لأبي داود، سليمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، (د.ت) .
- سنن الترمذي، للترمذي، محمد، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ،وإبراهيم عطوة عوض، (د.ط)، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، (د.ت) .
- السنن الصغير، للبيهقي، أحمد، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
- السنن الكبرى، للبيهقي، أحمد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- سنن النسائي، النسائي، أحمد، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، عبد ، الطبعة الثانية، بيروت، دار المسيرة، (د.ت).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، علي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ .
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، للسخاوي، محمد، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى، مصر، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني، محمد عَبْد الحَيّ، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، بيروت، دار الغرب الإسلامي،١٩٨٢م .
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، عبد الله، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مصطفى ، (د.ط)، بغداد، مكتبة المثنى ، ١٩٤١م .
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، محمد، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ .
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، مشيخة الإمام العلامة فريد دهره ووحيد عصره شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني ٧٧٣هـ – ٨٥٢هـ، لان حجر، أحمد، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة، يعقوب، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى، أحمد، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لابن حنبل، أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، الطبعة الأولى، (د.م)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، البزار، أحمد، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي ، (د.ط)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (د.ت).
- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، للدارمي، عبد الله، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م .
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابن الحجاج، مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت) .

- المصنف، للصنعاني، عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ .
- المعجم الكبير، للطبراني، سليمان، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (د.ت).
- معجم المؤلفين، كحالة، عمر، (د.ط)، بيروت، مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لابن معين، يحيى، تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، يوسف، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، (د.ط) ، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، يوسف، (د.ط)، مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، (د.ت) .
- نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي، عبد الرحمن، تحقيق: فيليب حتي، (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية، (د.ت) .